

دليل تدريب البرلمانيين لمتابعة تنفيذ
إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

برلمانيون عرب
ضد الفساد
arab region parliamentarians
Against Corruption



شكر خاص

تشكر منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد
الدكتور عزمي الشعبي المشرف العام على إعداد الدليل
و الدكتور أحمد أبو دية معد الدليل



دليل تدريب البرلمانيين لمتابعة تنفيذ
إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

عين الرمانة، ساحة بنك الريف، سنتر بعقليني، الطابق الرابع

ص.ب: ٥٥٢-٥٠

عين الرمانة، بعبداء، لبنان

تلفون: +٩٦١ ١ ٢٩٣٠٤٥

تلفاكس: +٩٦١ ١ ٢٨٢٢٣٨

www.arpacnetwork.org

info@arpacnetwork.org

الطبعة الأولى ٢٠١٧

© منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

حقوق النشر محفوظة

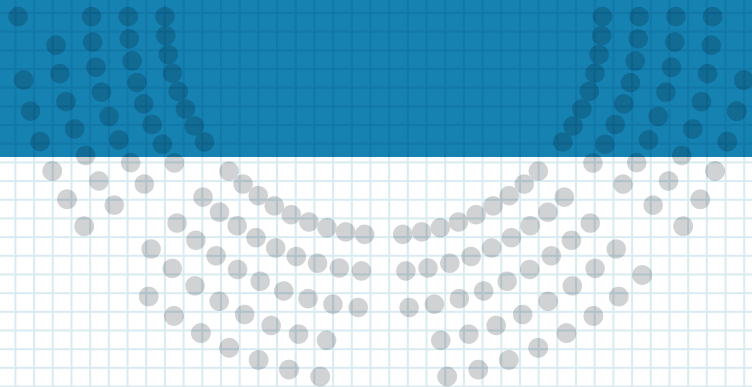
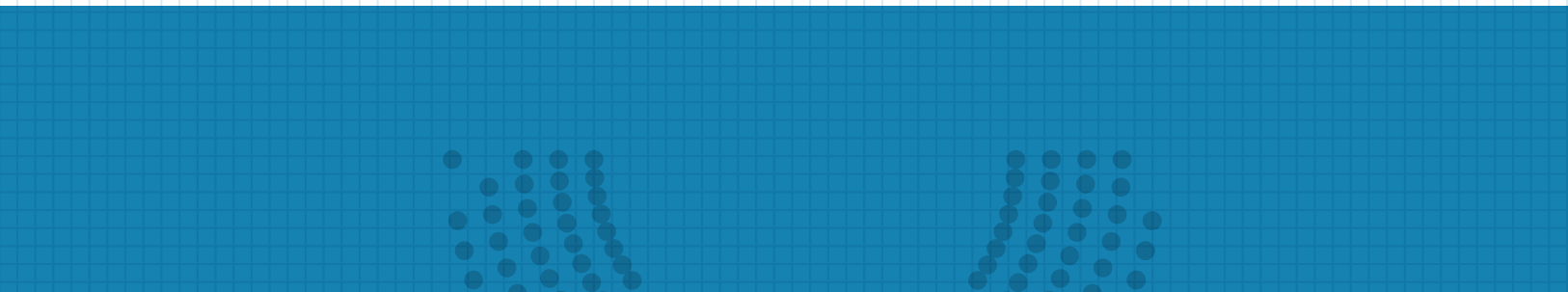
الإشراف العام

د. عزمي الشعبي/رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

معد الدليل

د. أحمد مصلح - فلسطين

مشروع تعزيز دور البرلمانيين العرب في مكافحة الفساد وتعزيز
منظومة النزاهة في العالم العربي بتمويل من الصندوق الوطني
للمدعماتية NED



محتويات الدليل

تقديم: لماذا هذا الدليل؟ وكيف يستخدم؟.....	٩
مقدمة: التعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودور البرلمان فيها.....	١٠
المحور الأول: دور البرلمانين والبرلمانات في الانضمام للاتفاقية والتصديق عليها.	١٥
المحور الثاني: الأطراف المكلفة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.....	١٩
المحور الثالث: توظيف البرلمانات لأدوات وتقارير مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية في دعم ومتابعة تنفيذ الاتفاقية.....	٣٠
المحور الرابع: معالجة البرلمانات والبرلمانين لقضايا الفساد: البرلمانون قدوة لمكافحة الفساد.....	٣٩
المحور الخامس: دور البرلمانين والبرلمانات في الرقابة على مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقية.....	٥٠
مصادر الدليل.....	٥٧
ملاحق.....	٥٨



تقديم

لماذا هذا الدليل؟ وكيف يستخدم؟

القطري والتي نصت الاتفاقية عليهما، وعليه يمكن أن يستخدم الدليل كموجه لدور البرلمانات والبرلمانيين في هذه العملية المستمرة.

من جهة أخرى يمكن التعامل مع هذا الدليل في إطار موضوعات محددة وقائمة بذاتها قد تواجه البرلمانيين في هذا الجانب أو ذاك من الجوانب التي تشير لها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مثل المصادقة على الاتفاقية، علاقة البرلمان لأجسام المكلفة بتنفيذ الاتفاقية/ والاستراتيجيات والخطط الوطنية لمكافحة الفساد، آلية استعراض مدى الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، معالجة البرلمانات لقضايا الفساد....

كما يتضمن الدليل معلومات معرفيه يمكن أن توزع منفصلة لمساعدة البرلمانات والبرلمانيين العرب على التعرف على بعض النماذج المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العالم العربي والى أين وصلت الجهود في البناء المؤسسي والأدوات المتعلقة بهذا الشأن.

لماذا هذا الدليل؟

يأتي هذا الدليل في إطار جهود منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد في تعزيز دور البرلمانات العربية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك كمرحلة ثانية بعد الانتهاء من إعداد التقرير القطري العربي حول سياسات واليات مكافحة الفساد ودور البرلمانات العربية فيها والذي شمل سبعة أقطار عربية (المغرب، العراق، الأردن، اليمن، فلسطين، تونس، البحرين) بهدف تعزيز وتمكين دور البرلمانيين العرب في هذا المجال.

توجيهات حول استخدام الدليل

يتضمن هذا الدليل موضوعات محددة تتعلق بدور البرلمانات والبرلمانيين العرب في الرقابة على مدى تنفيذ الحكومات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدءاً من التوقيع على الاتفاقية والمصادقة عليها وانتهاءً بالرقابة على مدى الالتزام بتنفيذها عبر تقارير التقييم الذاتي وتقارير الاستعراض

التعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودور البرلمان فيها

اتفاقية الأمم المتحدة: الأهداف والغايات

أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣١/ تشرين الأول - أكتوبر/ ٢٠٠٣، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ١٤ كانون الأول - ديسمبر ٢٠٠٥.

تشكل الاتفاقية أول صك قانوني عالمي شامل لمواجهة الفساد وتتضمن مجموعة من التدابير للوقاية من الفساد، كما تدعو الدول لبناء استراتيجيات مناسبة لمنع ومحاربة الفساد وتجريمه، وتشكل أداة لإعادة الأموال المنهوبة من أعمال الفساد، وتفتح المجال أمام زيادة التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية لتعزيز النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد على المستويين الدولي والإقليمي.

أهداف الاتفاقية:

تتضمن الاتفاقية مقاربة شمولية تمثل الحد الأدنى الذي تم التوافق عليه بين ممثلي دول العالم بشأن التدابير والإجراءات والتشريعات والسياسات لمكافحة الفساد وذلك كما يلي:

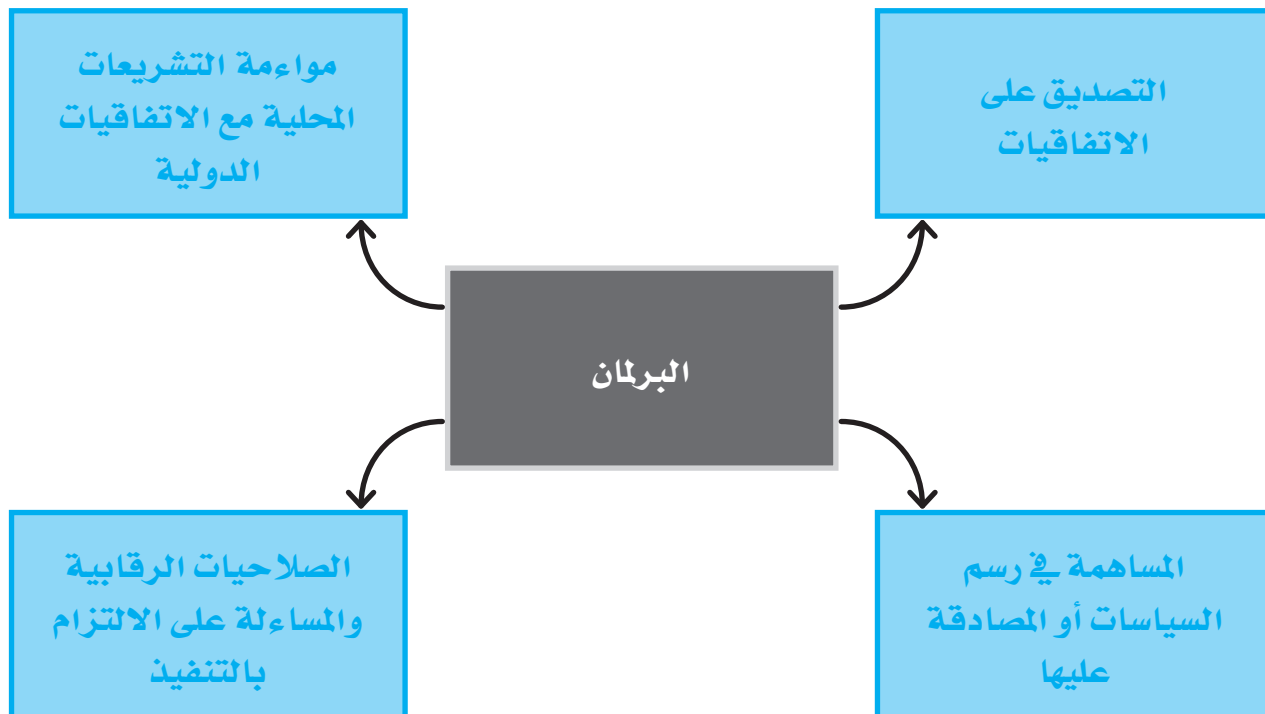


جاءت الاتفاقية في (٨) فصول و(٧١) مادة على النحو التالي:

<p>أحكام ختامية: - تنفيذ الاتفاقية. - تسوية المنازعات. - التوقيع والتصديق والنفذ.</p>	<p>مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية والأمانة العامة لها.</p>	<p>المساعدة التقنية وتبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد بين الدول.</p>	<p>استرداد الموجودات المتأتية في جرائم الفساد من الخارج.</p>	<p>التعاون الدولي: - تسليم المجرمين. - المساعدة القانونية. - التحقيقات المشتركة</p>	<p>التجريم وإنفاذ القانون - تجريم الرشوة والاختلاس - للأموال العامة وتبيدها - المتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة العامة. - الإثراء غير المشروع - غسل العائدات الإجرامية. - إعاقه سير العدالة.</p>	<p>مجموعة - التدابير الوقائية منها سياسات وممارسات لمكافحة الفساد: هيئات مكافحة الفساد. تدابير النزاهة في القطاع العام. مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.</p>	<p>الأحكام العامة المتعلقة بأغراض الاتفاقية. المصطلحات المستخدمة. نطاق تطبيق الاتفاقية.</p>
<p>الفصل الثامن المادة من ٦٥-٧١</p>	<p>الفصل السابع المادة من ٦٢-٦٤</p>	<p>الفصل السادس المادة من ٦٠-٦٢</p>	<p>الفصل الخامس المادة من ٥١-٥٩</p>	<p>الفصل الرابع المادة من ٤٣-٥٠</p>	<p>الفصل الثالث المادة من ١٥-٤٢</p>	<p>الفصل الثاني المادة من ٥-١٤</p>	<p>الفصل الأول المادة من ١-٤</p>

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: اتفاقية حكومات أم اتفاقية دول؟

إن عدم إشارة الاتفاقية إلى دور محدد للبرلمانات فيها لا يعني أن الاتفاقية من اختصاص السلطة التنفيذية فقط. فالبرلمانات تتمتع بموجب الدساتير والتشريعات الأخرى الناظمة لعملها بمجموعة من الصلاحيات الدستورية التي تعد مدخلاً أساسياً ومهما يمكن الاستناد إليه للقيام بدور مهم في الاتفاقيات الدولية عموماً واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على وجه الخصوص، وتبرز هذه الصلاحيات من خلال:



من أين تستمد البرلمانات دورها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟

- تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أكثر من مجرد اتفاقية دولية يتطلب تطبيقها اتخاذ إجراءات تقنية بل تتعدى ذلك باعتبارها ركناً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من عملية إصلاح الحكم، وأداة مهمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فهي تشكل إطاراً شاملاً لدعم منظومة الإصلاح.
- ان مشاركة البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد لا تتطلب النص عليها صراحة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لكونها مهمة البرلمانات أساساً ومستمدة من الصلاحيات الدستورية الممنوحة لها، فالبرلمانات تعد من الأعمدة الأساسية في النظام الوطني للنزاهة وفي جميع الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

المحور الأول

دور البرلمانات في الانضمام للاتفاقية والمصادقة عليها



الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومصادقة البرلمانات عليها

الانضمام للاتفاقية :

كان التوقيع على الاتفاقية مفتوحاً أمام جميع الدول في الفترة من ٩ - ١١ كانون الأول / ديسمبر في ميريدا / المكسيك، ثم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥. وبعد نفاذ الاتفاقية في ٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥. فأن أية دولة ترغب في الانضمام للاتفاقية عليها تقديم طلب بذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويعتبر طلب الانضمام بمثابة التوقيع على الاتفاقية.

المصادقة على الاتفاقية :

تتنوع متطلبات المصادقة على الاتفاقية حسب التشريعات الوطنية بين :

- الاكتفاء بتوقيع أو طلب الانضمام المقدم من السلطة التنفيذية.
- المصادقة من قبل البرلمان و توقيع رئيس السلطة التنفيذية.
- تبني الاتفاقية كتشريع وطني (قانون) ونشرها بالجريدة الرسمية.
- إجراء مواءمة للتشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقية قبل التصديق عليها.

الدول العربية من حيث الانضمام والمصادقة على الاتفاقية بعد مرور ١٠ سنوات

الدولة	التوقيع	المصادقة أو الانضمام	ملاحظات
الأردن	٩ ديسمبر ٢٠٠٣	٢٠٠٤	صدر قانون تصديق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الأردن رقم ٢٨ سنة ٢٠٠٤ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١.
الإمارات	١٠ أغسطس ٢٠٠٥	٢٢ فبراير ٢٠٠٦	
البحرين	٨ فبراير ٢٠٠٥	-	
تونس	٣٠ مارس ٢٠٠٤	٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨	بموجب قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٨.
الجزائر	٩ ديسمبر ٢٠٠٣	٢٥ أغسطس ٢٠٠٤	
جزر القمر	١٠ ديسمبر ٢٠٠٣	-	
جيبوتي	١٧ يونيو ٢٠٠٤	٢٠ أبريل ٢٠٠٥	
السعودية	٩ يناير ٢٠٠٤	-	
سوريا	٩ ديسمبر ٢٠٠٣	-	
السودان	١٤ يناير ٢٠٠٥	-	
العراق	٢٠٠٨ اذار	٢٠٠٧	بموجب قانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧
فلسطين	٢٠١٤		كانت السلطة الفلسطينية قد أرسلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ تفيد بالتزامها ببنود الاتفاقية والعمل على مواءمة تشريعاتها معها.
قطر	١ ديسمبر ٢٠٠٥	٣٠ يناير ٢٠٠٧	
الكويت	٩ ديسمبر ٢٠٠٣	١٦ فبراير ٢٠٠٧	
ليبيا	٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣	٧ يناير ٢٠٠٥	
لبنان	-	٢٢ أبريل ٢٠٠٩	
مصر	٩ ديسمبر ٢٠٠٣	٢٥ فبراير ٢٠٠٥	
موريتانيا	-	٢٥ أكتوبر ٢٠٠٦	
المغرب	٩ ديسمبر ٢٠٠٣	٩ مايو ٢٠٠٧	
اليمن	١١ ديسمبر ٢٠٠٣	٧ نوفمبر ٢٠٠٥	بموجب قانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٥

المطلوب من البرلمانيين والبرلمانات من اجل الانضمام للاتفاقية :

- تشجيع دولها للانضمام إلى الاتفاقية عبر الرسائل الداعية لذلك.

- طلب المعلومات حول المرحلة التي وصلت إليها الدولة في موضوع الانضمام للاتفاقية عبر سؤال الوزارة أو الوزير المختص أو رئاسة الوزراء.

- استخدام الأدوات البرلمانية المختلفة لحث الحكومات على الانضمام للاتفاقية (أسئلة، استجابات، طرح الموضوع للنقاش العام) .

مراجعة الاتفاقية والتعرف على الالتزامات التي تفرضها قبل التصديق عليها مما يسهل مراقبة تطبيقها من قبل السلطة التنفيذية بعد المصادقة عليها.

أهمية معرفة البرلمانيين آلية الإقرار والمصادقة على الاتفاقية والانضمام إليها والحصول على نسخة من طلب الانضمام للتأكد من مرورها بالطرق الدستورية.

**البرلمانيين
و
البرلمانات**

المحور الثاني:

الأطراف المكلفة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نماذج للأجسام المكلفة بتنفيذ الاتفاقية عربيا

الدولة	الجهة المكلفة بتنفيذ الاتفاقية	جهة التنفيذ	السند القانوني
الأردن	هيئة مكافحة الفساد / ٢٠٠٦	ترتبط برئيس الوزراء.	تعمل بموجب قانون هيئة مكافحة الفساد رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦
العراق	المفوضية العامة للنزاهة ٢٠٠٤ (هيئة النزاهة).	تخضع لإشراف مجلس الوزراء.	بموجب الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥. قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١١
اليمن	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ٢٠٠٦.	هيئة مستقلة	بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن مكافحة الفساد.
السعودية	الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ٢٠٠٧.	السلطة التنفيذية / مجلس الوزراء.	بموجب استراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
الجزائر	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ٢٠٠٦		بموجب قانون رقم ٦-١-٢٠٠٦ والمرسوم الرئاسي رقم ١٦-٤١٣ لسنة ٢٠٠٦.
فلسطين	هيئة الكسب غير المشروع ٢٠٠٥، هيئة مكافحة الفساد ٢٠١٠	هيئة مستقلة.	بموجب قرار بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم ١ لسنة ٢٠٠٥
تونس	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	هيئة مستقلة.	
البحرين	ادارة ضمن وزارة الداخلية	وزارة الداخلية.	
مصر	الجهاز المركزي للمحاسبات	مجلس الوزراء.	

هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية :

تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ السياسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتصاد، تتولى منع الفساد بوسائل مثل: (أ) تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة (٥) من هذه الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقها، عند الاقتضاء. (ب) زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها.

تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له، وبنبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.

تقوم كل دولة طرف، بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان السلطة أو السلطات التي يمكن ان تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

- مجالات عمل الهيئة: يجب على المشرع أن يؤكد على حق الهيئة في التدقيق في جميع حالات الاشتباه باستخدام الموقع العام من قبل اي كان للحصول على رشوة أو مصلحة خاصة أو استخدام الموارد العامة أو تبيذرها على نفسه أو جماعته، كذلك ضمان حق الهيئة في استدعاء الشهود والاطلاع على الوثائق والأوراق والبيانات ذات الصلة.
- اطلاق الجمهور على المعلومات: ضرورة قيام الهيئة باطلاع المواطنين على طبيعة الفساد وأشكاله ورموزه وقدرتها على حشد الجمهور للمشاركة في الحملات الوطنية الوقائية والتوعية بأنماط وممارسات الفساد.

ضمانات الاستقلالية والفاعلية لهيئات مكافحة الفساد

حتى تكون هيئات مكافحة الفساد هيئات مستقلة وفعالة اثناء سن القوانين الناظمة لعملها تضمن هذه القوانين مجموعة من المتطلبات بذلك وهي:



الاستقلالية

- عدم إلحاقها بالسلطات التنفيذية وجعل البرلمان مرجعيتها.
- التمتع بالاستقلال المالي والإداري.
- التمتع بالحصانات المطلوبة حتى لا تكون عرضة للضغوط.
- توفير الحماية لرئيسها من العزل التعسفي.

الفاعلية

- شمولية صلاحياتها لكل من يدير المال العام وعدم إستثناء أية جهة من الخضوع لها.
- قدرتها على الحصول على المعلومات التي تحتاجها دون قيود.
- تخصيص الموارد التي تطلبها لأداء عملها.
- مدها بالخبرات والموظفين المدربين.
- المتابعة الدقيقة لتقاريرها من قبل البرلمان.

عوامل نجاح هيئات مكافحة الفساد:

- توفر إرادة سياسية لدى القيادات والمسؤولين السياسيين بضرورة مواجهة الفساد.
- وجود قانون ينشئ الهيئة ويمنحها الصلاحيات والحق في مساءلة جميع المسؤولين عن قضايا الفساد.
- وجود تشريعات مساندة تجرم كل مظاهر الفساد ونضع عقوبات مشددة عليها.
- لا احد فوق القانون: على المشرعين الذين يعدون قانون الهيئة ان ينطلقوا من مبدأ عام «ان لا احد فوق القانون مهما علت مرتبته بالدولة» فلا حصانة لرتكبي جرائم الفساد ولا احد معفي من حكم القانون.
- تعاون المؤسسات الرسمية مع الهيئة شرط أساسي لفعالية أداءها: فلا يجب في كل الأحوال موافقة طرف أو مسؤول حكومي على إجراءات هيئات مكافحة الفساد أو منح احد في السلطة التنفيذية حق إغلاق ملف فساد في هيئة مكافحة الفساد باستثناء الجهات القضائية.
- رئيس الهيئة عامل نجاح أو فشل الهيئة، فمواصفات الشخص الذي يعهد اليه رئاسة هيئة مكافحة الفساد ونظرة وتقييم المجتمع له.
- طريقة تعيين أو عزل رئيس الهيئة تشكل مصدراً لمصادقية الهيئة واستقلالها وفعاليتها: فالبرلمان يتولى اختيار أو تسمية رئيس الهيئة والمصادقة عليه على ان يصدر التكليف بمرسوم من الرئيس أو الملك.
- ان تتولى الهيئة إعداد إستراتيجية وطنية شاملة وتشاركيه لمكافحة الفساد.
- توفير المصادر البشرية والاحتياجات والأموال اللازمة لعمل الهيئة.

مؤشرات تقييم فعالية هيئات الفساد

يمكن للبرلمانيين والبرلمانات تقييم هيئات مكافحة الفساد من خلال المؤشرات التالية :

- هل إجراءات تعيين رئيس الهيئة تضمن أن يكون بعيداً عن أية تدخلات سياسية وغير خاضع للعزل من جهة رسمية.
- هل تستطيع الهيئة تحريك الدعوى العامة في قضايا الفساد.
- هل هناك أشخاص محصنون أمام الهيئة.
- هل يستطيع الموظفون الوصول إلى جميع المواقع والأشخاص بما فيها الرؤساء ورؤساء الحكومات والوزراء وقادة الأجهزة الأمنية.
- هل يتمتع الموظفون في الهيئة بالحصانة من التدخلات السياسية أثناء قيامهم بواجباتهم.
- هل الهيئة مزودة بموارد بشرية ومالية كافية.
- هل رواتب العاملين في الهيئة مناسبة.
- هل يخضع موظفي الهيئة لاختبارات النزاهة.
- هل تنشر الهيئة تقاريرها للجمهور.

دور البرلمان في تعزيز فعالية استقلالية هيئات مكافحة الفساد



استراتيجيات مكافحة الفساد ومساهمة البرمائيات فيها

الغاية من الإستراتيجية:

الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد هي وسيلة وليست غاية بذاتها وتسعى لتهيئة بيئة ملائمة للوقاية من الفساد وترسيخ الثقافة المجتمعية المناهضة له من خلال إطار عمل شمولي وفاعل وتشاركي بين القطاع العام والخاص والأهلي (مؤسسات المجتمع المدني) وزيادة كفاءة الجهات المكلفة لمكافحة الفساد مما يعزز الثقة بمؤسسات الدولة.

الإطار العام لاستراتيجيات مكافحة الفساد:

- إتفاقية الأمم المتحدة.
- تقارير تقييم الذاتي.
- تقارير الاستعراض القطري.
- نظام النزاهة الوطني.
- تقارير هيئات مكافحة الفساد والهيئات الرقابية.
- تقييمات الخطط السابقة.
- الاستبيانات والمسوح.
- التشاور مع الشركاء المعنيين بمكافحة الفساد دمن القطاعات العام والخاص والمجتمع المدني.

للاطلاع على استراتيجيات وخطط مكافحة الفساد في البلدان العربية:

<http://www.undp-aciac.org/arabic/resources/ac/legal.aspx?lc=8>

عناصر الاستراتيجية:

- تقييم البيئة المحيطة وتحليل المخاطر وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.
- الرؤية والرسالة والأهداف.
- الإطار الزمني لتنفيذ الإستراتيجية.
- تصور لتمويل تنفيذ الإستراتيجية.
- الأطراف الشريكة وذات العلاقة بتنفيذ الإستراتيجية.
- خطط تشاركية للتنفيذ.
- مراجعة وتقييم دوري للتنفيذ.

محاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

- تتواءم محاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مع محاور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل عام مع وجود مرونة في ذلك تبعا لظروف وأولويات كل قطر ومن هذه المحاور:
- رفع الوعي بمخاطر الفساد ومظاهره وسبل مكافحته.
 - الوقاية من الفساد.
 - تعزيز قدرات الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد.
 - رفع كفاءة جهات التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها.
 - تعزيز الشراكة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد.
 - تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد.
 - تطوير التشريعات الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد وسد الفجوات التي تشير لها التقارير في هذا المجال.
 - تنسيق الجهود لمكافحة الفساد.

تقييم عام للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

فلسطين	موريتانيا	اليمن	الأردن	العراق	السعودية	
جيد	جيد	ضعيف	جيد	ضعيف	ضعيف	مشاركة موسعة في الإعداد
X	X	يوجد	يوجد	يوجد	X	خطة العمل
متوسط	NA	ضعيف	جيد	ضعيف	ضعيف	تحديد الأدوار في التنفيذ
X	X	X	X	X	X	الميزانية المستقلة للتنفيذ
ضعيف	جيد	ضعيف	جيد	ضعيف	ضعيف	وضع أولويات
ضعيف	جيد	ضعيف	جيد	ضعيف	ضعيف	الرصد والتقييم
متوسط	NA	ضعيف	متوسط	ضعيف	ضعيف	الأثر

تقييم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في المنطقة العربية

مساهمة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: يجب أن تكون تشاركية من خلال كافة الشركاء من المؤسسات عامة وخاصة وأهلية في كافة مراحل الإستراتيجية بدء من مرحلة الإعداد، وتحديد مساهمة كل شريك في تنفيذ الأهداف زو في مرحلة التنفيذ أو في مرحلة المتابعة والتقييم.

أهمية خطة العمل الإستراتيجية:

- ينبغي أن يخلق بالإستراتيجية خطة عمل.
- تحدد خطة العمل بوضوح المسؤوليات لتنفيذ الأهداف.
- أن تشمل خطة العمل على جدول زمني لتحقيق الأهداف.
- أن ترصد ميزانيات محددة لتنفيذ بنود خطة العمل.

الترتيبات المؤسسية المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية:

- تحديد جهة مسؤولة عن تنسيق جهود تنفيذ الإستراتيجية.
- أن تكون سلطة رسمية رفيعة المستوى
- أن يحدد دورها بتنسيق تنفيذ الإستراتيجية بدقة.
- تقوم برفع تقارير دورية عن سير تنفيذ الإستراتيجية.

مقومات النجاح:

- إستراتيجية وطنية مرفقة بخطة واقعية للتنفيذ.
- مؤسسات متظافرة الأدوار لتنفيذ الإستراتيجية (التشاركية).
- توفر الإرادة السياسية والمجتمعية لمكافحة الفساد، والإرادة السياسية تأتي عبر دعم قيادة الدولة والأطراف السياسية الفاعلة كالبرلمان والقوى والأحزاب السياسية.

دور البرلمانات والبرلمانيين في إستراتيجيات مكافحة الفساد:

- الدعم والمساندة بإعتبارها جزء من الإرادة السياسية.
- المشاركة في الإعداد.
- الإقرار والمصادقة عليها والموافقة على تخصص الموازنات.
- المشاركة في التنفيذ.
- مراجعة التقارير المتعلقة بسير تنفيذ الإستراتيجية.
- المساءلة والمحاسبة في حال التقصير.

المحور الثالث

توظيف البرمانات لمبادرات مؤسسات المجتمع المدني
المحلية والدولية في دعم ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات

علاقة البرلمانيين والبرلمانات بمؤسسات المجتمع المدني

بالإضافة إلى أهمية علاقة البرلمانات بمؤسسات الرقابة العامة وتوطيد علاقته معها ومتابعة تقاريرها، فإن الأقسام الهائية أو مؤسسات المجتمع المدني تعد لاعباً مهماً في الحفاظ على النظام الديمقراطي ومحاربة الفساد، وتملك كثير من الأدوات التي يمكن الإستفادة منها من قبل البرلمانات.

يواجه العديد من البرلمانات في الأقطار العربية تحدي يتمثل في طبيعة التفاعل بين البرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني، فهذه العلاقة تتميز بالبطء والخلافات، وهناك الكثير من الحذر في العلاقة وعدم المعرفة الجيدة من قبل كل طرف للطرف الآخر.

من جهة أخرى يبدو المجتمع المدني في الأقطار العربية في حال من الوهن في ظل ملاحقة هذه المؤسسات واتهامها بتهديد الأمن العام أو التعاون مع عناصر خارجية وغير ذلك من الاتهامات وهو ما يتطلب قيام البرلمانات والبرلمانيين العرب بالعمل على قيام البرلمانيين توسيع الحرية المدنية والفردية وتعزيز حماية منظمات المجتمع المدني من أجل تمكين المواطنين وهئات المجتمع المختلفة من تنظيم نفسها وتعزيز أوضاعها للمساهمة في الحرب ضد الفساد.

الخبرات التي تساهم مؤسسات المجتمع المدني في مجال متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟

عمليات الضغط والمناصرة

- دفع الحكومات إلى الإنضمام للاتفاقية والتصديق عليها.
- متابعة الالتزام بتنفيذ الاتفاقية.

في مؤتمر الدول الأطراف للاتفاقية

- حضور الجلسات بصفة مراقب.
- تقديم التقارير حول الاتفاقية وتوزيعها على الأعضاء ونشرها على موقع المؤتمر.
- الادلاء ببيانات شفوية في الجلسات العامة للمؤتمر.
- تنظيم فعاليات وعروض ونقاشات عامة متعلقة بالاتفاقية.
- القيام بعمليات دعم ومناصرة لنتائج المؤتمر.

في عمليات الاستعراض للاتفاقية

- قد تكون مؤسسات المجتمع المدني طرفاً في فريق الاستعراض المحلي.
- الاشتراك في الاجتماعات والحوارات مع فريق الاستعراض الدولي.

إعداد التقارير

- تقوم بإعداد تقارير تقييم ذاتي لمدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقية بمعزل عن الجهات الحكومية.
- تقوم بإعداد تقارير ظل لتقرير الاستعراض القطري.
- تقوم بتقديم تقارير تقييم وتعليق على تقارير الاستعراض القطري.

كيف يمكن للبرلمانيين والبرلمانات توظيف مؤسسات المجتمع المدني في مساندة الرقابة على تنفيذ الاتفاقية؟

الاستفادة من أدواتها في المساءلة مثا: ورش العمل، جلسات الاستماع العامة، بطاقات المساءلة الاجتماعية.

الاستفادة منها كمصدر مهم للمعلومات في مجال مكافحة الفساد والالتزام بالاتفاقية.

يمكن للبرلمانات الاستفادة من تقارير الظل أو الرصد التي تعدها مؤسسات المجتمع المدني حول مكافحة الفساد حول مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقية.

الاستفادة من شبكات المناصرة والدعم المحلية والدولية التي يمكن أن تقدم للبرلمان الدعم والمناصرة في جهودها لمكافحة الفساد.

متابعة تقارير مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية المتخصصة بمكافحة الفساد كمنظمة الشفافية الدولية وفروعها التي تقوم بتقديم تقارير دورية حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في الدولة وكذلك واقع النظام الوطني للنزاهة.

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالنزاهة ومكافحة الفساد أن تشكل رديفاً ومصدراً للخبرات التي تتطلبها عمل لجان النزاهة ومكافحة الفساد في البرلمانات.

نماذج من تعاون البرلمانيين مع المنظمات غير الحكومية من اجل مكافحة الفساد



الجمهورية اليمنية

تعاون منظمة البرلمانيون يمنيون ضد الفساد منظمات المجتمع المدني التي تهتم بمكافحة الفساد أبرزها:
المصدر: منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

- منظمة صحفيون ضد الفساد.
- منظمة صحفيات بلا قيود.
- منظمة التأهيل لحقوق الإنسان «هرتك».
- منظمة المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
- منتدى الإعلاميات.
- نقابة الصحفيين.



الجمهورية اللبنانية

تعاون منظمة البرلمانيون لبنانيون ضد الفساد مع عدة منظمات غير حكومية تعمل في مجال الاعلام والقانون، وكل منها ذات خبرة واسعة في حقل تخصصها أبرزها:

- المصدر: منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد
- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.
 - جمعية عدل.
 - جمعية المحامين والقضاة الأميركيين.
 - جمعية مهارات.
 - جمعية حكومة الظل الشبابية.

البرلمانات وبناء التحالفات الدولية والشبكات البرلمانية في سبيل محاربة الفساد وتنفيذ الاتفاقية

أصبح موضوع مكافحة الفساد شأنًا يهم مختلف قطاعات المجتمع الرسمي والخاص والأهلي. كما ان الفساد كذلك لم يعد مسألة وطنية بحتة بالنسبة للأقطار العربية كما غيرها من مناطق العالم الأخرى، حيث أصبح الفساد يتعدى الحدود الوطنية وأصبحت متحصلات جرائم الفساد تهرب إلى الخارج وعليه تتزايد الحاجة إلى بناء التحالفات والتعاون بين الدول، وبين البرلمانيين خاصة لما في ذلك من مساهمة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خاصة في باب استرداد الموجودات والتعاون الدولي وتقديم المساعدات التقنية.

نماذج من الشبكات الدولية والإقليمية التي يمكن للبرلمانيين الاستفادة منها في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تتنوع البرلمانات في مجال مكافحة الفساد بشبكات بين شبكات دولية أو إقليمية، كما ان بعضها يمثل شبكات برلمانية أعضائها برلمانيون ما زالوا في مواقعهم وآخرين برلمانيين سابقين ومن الأمثلة لهذه النماذج:

- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد GOPAC
- منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.
- الشبكة البرلمانية حول البنك الدولي.
- المجموعة غير الحكومية في النزاهة ومكافحة الفساد UNDP.
- منظمة الشفافية الدولية.

المنظمات العالمية للبرلمانيين ضد الفساد GOPAC

التعريف

- شبكة برلمانية نشأت في كندا عام ٢٠٠٢ بحضور أكثر من ١٧٥ برلماني من أكثر من ٦٠ دولة، وهي مؤسسة غير ربحية لها فروع في جميع أنحاء العالم، تهتم بمحاربة الفساد من خلال تعزيز النزاهة في الإدارة العامة. تضم برلمانيين حاليين وسابقين من بلدان العالم المختلفة.

الأهداف

- تعمل في السياق المحلي على تعزيز قدرات البرلمانيين لمعالجة قضايا الفساد وتعزيز الحكم الرشيد، ودعم الفرص المتاحة لتنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتعزيز دور البرلمانيين على الوفاء بالتزاماتهم ويدرهم الرقابي.

الشبكة البرلمانية حول البنك الدولي

التعريف

- تأسست عام ٢٠٠٠ من مجموعة من برلمانيين وهي منظمة غير حكومية تشمل في عضويتها أكثر من ١٠٠٠ برلماني من ١١٠ دول ولها فروع إقليمية.

الأهداف

- تسعى لتعزيز المساءلة والشفافية في المؤسسات المالية الدولية وفي البنك الدولي خصوصاً، وتعزيز دور البرلمانيين في عملية التنمية الاقتصادية.

منظمة الشفافية الدولية

تعتبر هذه المنظمة من أكثر المنظمات الأهلية نشاطاً وفعالية في مجال مكافحة الفساد، وقد أنشئت في العام ١٩٩٣، وهي منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح، غرستها محاربة الفساد في العالم أجمع من خلال زيادة فرص ونسب مساءلة الحكومة.

التعريف

تسعى لتضافر جهود جميع الجهات المعنية بمكافحة الفساد من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك على المستويين الوطني والدولي.

زيادة الوعي العالمي بأهمية مكافحة الفساد من خلال الفروع القومية للمنظمة في الدول المختلفة.

تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد (خاصة الدول ذات الدخل المنخفض) على الإنسان والتنمية الاقتصادية.

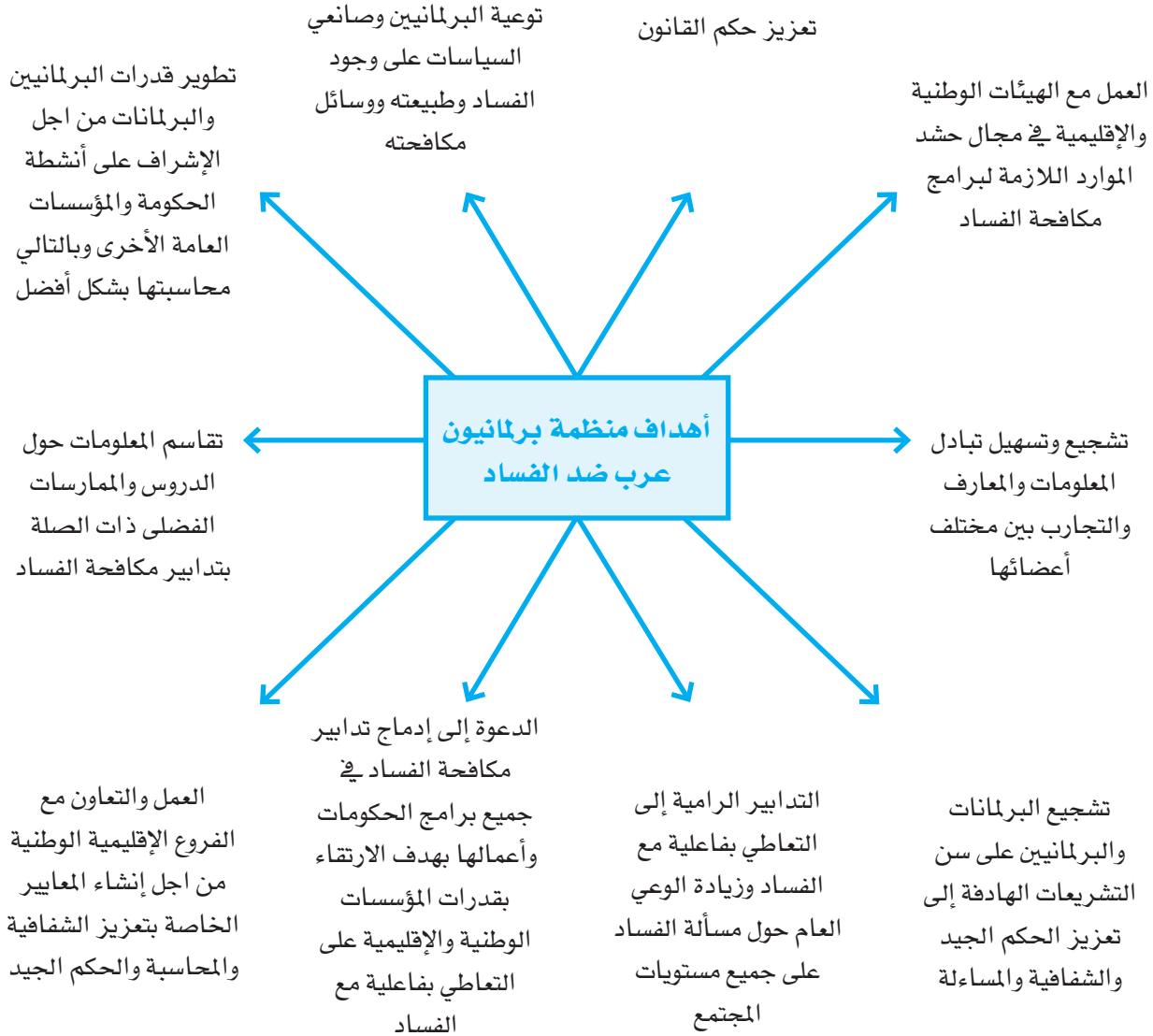
الأهداف

منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

منظمة عربية غير حكومية لا تبغي الربح، وتهدف بشكل أساسي إلى جمع البرلمانيين والناشطين بالشأن العام وتقوية قدراتهم في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية وحكم القانون. وقد تأسست المنظمة في مؤتمر برلماني عقد في بيروت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتخذ المنظمة من بيروت مقراً لها، وقد تم إنشاء ستة فروع وطنية للمنظمة في كل من فلسطين، الكويت، الأردن، ومصر، والمغرب، والبحرين، ومنظمة البرلمانيون عرب ضد الفساد هي الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.

التعريف

عشرة أهداف لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد



المحور الرابع

معالجة البرلمانات لقضايا الفساد

مدونات السلوك : مفهومها وأنواعها

تعني مدونة السلوك اعتماد معايير لأخلاقيات وسلوكيات العمل في إطار المؤسسة العامة، تحدد للعاملين فيها السلوكيات والقيم الواجب مراعاتها أثناء أدائهم مهماتهم وذلك من باب تعزيز الأداء السليم للوظيفة العامة، ويشمل ذلك معايير التصرف والسلوك المتوقعة في تعامل من يؤدي الوظيفة العامة مع زملائه في المؤسسة أو مع الجمهور الذي يتواصل مع المؤسسة.

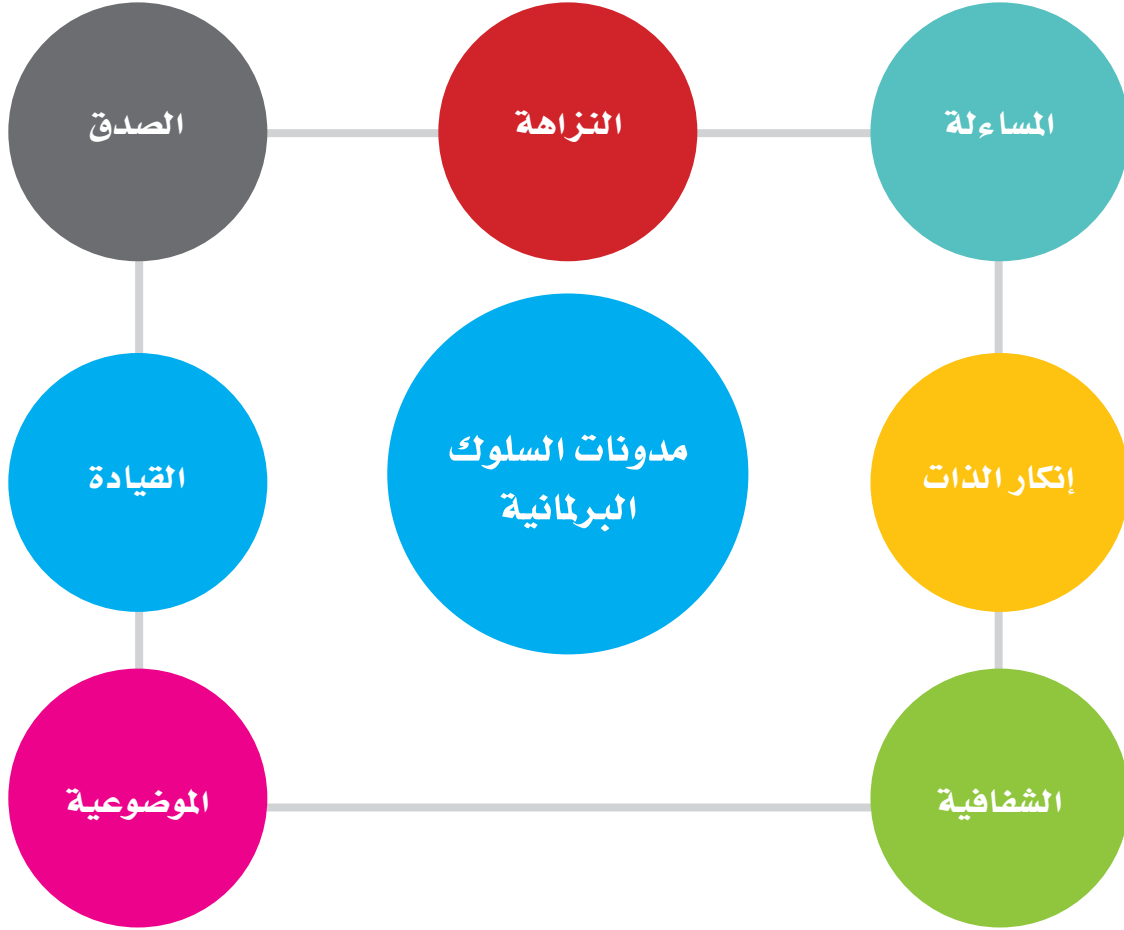
ولا بد من ربط هذه المواثيق بنظام يتضمن مبدأ الثواب والعقاب للملتزمين والمخالفين الأمر الذي يعزز قيم النزاهة في العمل، ويمكن لمدونات السلوك ان تشمل كل قطاعات العمل فبجانب مدونات السلوك الخاصة بالقطاع العام يمكن وضع مدونات سلوك للقطاع الخاص، وهيئات الحكم المحلي، المنظمات الأهلية، وفي إطار القطاع العام يمكن ان يكون لكل مجال مدونة مثل مدونة سلوك للجهاز القضائي مدونة سلوك للعمل البرلماني.

تتضمن مدونات السلوك في مختلف القطاعات مبادئ أساسية وهي:

- منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص بالعمل (النزاهة).
- وضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة (الشفافية).
- تقديم البيانات والتقارير الدورية عن أعمال الموظف ومدى الاتفاق هذه الأعمال مع القوانين والمصلحة العامة (المساءلة).
- الالتزام بالقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية.
- الالتزام بالإبلاغ عن أي نشاط غير قانوني أو أي سلوك يمكن ان يوصف بالفساد.
- التعامل بجديّة وأمانة مع قضايا الفساد بحيث تقدم كل المعلومات والوثائق دون خداع أو تضليل إلى الجهات المعنية.
- الامتناع عن قبول اية هدية أو مكافئة أو منحة أو عمولة بغرض تقديم تسهيلات أو معلومات لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية.
- حظر تقديم تسهيلات أو معلومات لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية للاستفادة من المعلومات الخاصة بالمؤسسات بهدف تحقيق منفعة خاصة.
- تبني سياسات تضمن الحفاظ على حقوق المواطنين في الحصول على فرص متساوية.
- ضمان حق المواطنين في الوصول والاطلاع على المعلومات.
- استقبال شكاوى المواطنين والتحقيق فيها بجديّة.

ميثاق شرف أخلاقيات العمل البرلماني / مدونات السلوك

تحتاج البرلمانات إلى تحديد المبادئ والقيم الأساسية التي ينبغي ان تميز عمل المؤسسة وسلوك أعضائها، وسعت معظم البرلمانات إلى تبني مدونة سلوك برلمانية تتضمن مجموعة من المبادئ العامة وهي:



المبادئ والقيم العامة في مدونات السلوك البرلمانية

• العمل للمصلحة العامة وعدم السعي لتحقيق مكاسب خاصة أو فئوية.	تكران الذات
• الاستقامة في التعامل مع كل القضايا وفي استخدام المواقع البرلمانية.	النزاهة
• الاختبار على أساس الجدارة عند أداء الأعمال أو في التعيينات للمناصب العامة أو في منح العقود.	الموضوعية
• الانفتاح في جميع القرارات المتخذة وأن تكون مسببة وعلنية ما لم تقتضي المصلحة العامة أو الأحكام القانونية سرية المعلومات.	الشفافية
• الإعلان عن أي مصالح خاصة ترتبط بواجبات النائب حماية للمصلحة العامة.	الصدق
• أن يكون مثلاً يحتذى به.	القيادة
• أن الالتزام بالمسؤولية عن القرارات والأعمال المتخذة تجاه الجمهور والقبول بالتدقيق والمساءلة بشأنها.	المساءلة

ميثاق الشرف البرلماني في التعامل مع قضايا الفساد

يتطلب التعامل البرلماني مع قضايا وملفات الفساد تضمين مواثيق شرف أخلاقيات العمل البرلماني النص صراحة على مجموعة من القيم والسلوكيات التي تحدد آليات تعامل البرلمانيين مع هذه القضايا وذلك على مستويين:

المستوى الأول: الالتزام الشخصي بتبني قيم النزاهة في العمل البرلماني (القدوة) من خلال:

- تجنب الوساطة والمحسوبية في العمل البرلماني.
- تحديد التضارب في المصالح بين واجبات النائب العامة والمصالح الخاصة.
- عدم قبول الهدايا مقابل ميزة غير مستحقة لشخص أو جهة معينة.
- الالتزام بالإفصاح عن الذمة المالية للنائب ومن يرتبط به ممن يتطلب منه القانون ذلك.
- تجنب إساءة استخدام الحصانة البرلمانية للتهرب من المساءلة.

فلا ينبغي لعضو البرلمان ان:

- يتدخل في الحصول على منفعة بشركة أو مؤسسة أو مشروع أو عمل حكومي إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة معها.
- يمنح خطاب توصية يتوسط لدى المسؤولين الحكوميين حول وظائف أو أعمال لأقربائه، أو يمنح شهادات ليست مؤسسة على الحقائق.
- يمارس تأثيراً غير مقبول على الموظفين الحكوميين عندما يكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الموضوع.
- يتقاضى من شخص أو منظمة تعويضاً بأي شكل من الأشكال عن أي عمل يقترحه أو يرغب في عمله لصالح ذلك الشخص أو المنظمة في البرلمان أو في أية مؤسسة حكومية.

المستوى الثاني : التعامل مع ملفات وقضايا الفساد

يقع على عاتق عضو البرلمان مسؤولية المساهمة في ملاحقة قضايا الفساد من خلال :

- لجان تقصى الحقائق (ليس التحقيق) .
- الانخراط في العمل النيابي الجماعي لمحاربة الفساد .
- عدم التستر على اي قضية فساد .
- تقديم المصلحة العامة على المصلحة الحزبية أو الفئوية في التعامل مع قضايا الفساد .
- التعامل بمهنية وحيادية عند بحث قضايا وملفات ذات علاقة بالفساد .
- عدم قبول النائب للمساومة في قضايا الفساد لتغيير رأيه أو موقفه أو قراره تجاهها .
- التعامل مع المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد التي يتم الاطلاع عليها بصفته النيابية في سياق مهمته كنائب ولا يجوز استخدامها لغرض الكسب المادي أو السياسي .

مدونة السلوك لمجلس النواب الأردني

<http://www.representatives.jo/ar/%D%8B%5D%81%9D%8AD%D%8A9/%D%85%9D%8AF%D%88%9D%86%9D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%8B%3D%84%9D%88%9D%83%9>

كيف يمكن للبرلمانات تبني قواعد السلوك البرلماني في التعامل مع قضايا الفساد؟



- إصدار قرار برلماني بهذه القواعد.
- إضافة هذه القواعد إلى النظام الداخلي للبرلمان.
- نشر هذه القواعد في إطار وثيقة قانونية منفصلة.

كيف يمكن التصرف في حالة تجاوز قواعد السلوك البرلماني في التعامل مع قضايا الفساد؟



- وجود إطار داخلي يتولى المساءلة والمحاسبة على التجاوزات.
- لجنة النظام والسلوك.
- لجنة شؤون مجلس
- إقامة إطار خارجي من التنظيم القانوني تتولى المحاكم.

ما هي ضمانات تطبيق قواعد السلوك بفاعلية؟



- تضمين المدونات عقوبات سلوكية تتواءم والمخالفات المرتكبة.
- تحديد جهة مكلفة بإنفاذ المدونات والرقابة على تنفيذها.
- إتاحة المجال أمام الجمهور لتقديم الشكاوى بحق المخالفين من النواب.
- ضمان حق النائب بالاستئناف إذا تعرض لمعاملة غير عادلة.

دور لجان البرلمانية في مكافحة الفساد

سيسهر البرلمانيون بالقيمة الكبيرة لتقارير العمل البرلماني على مستوى عمل اللجان. وعلى اللجان البرلمانية أن تسعى بانتظام إلى تقديم تقارير واضحة عن أعمال الحكومة. ومن أجل ضمان موضوعية وفاعلية تقاريرها عليها التعاون مع المجتمع المدني، عقد جلسات استماع عمومية لإتاحة الفرصة لأوسع نطاق ممكن من المشاركة. ويلزم أن يكون اتصال اللجان بالحكومة منتظماً، كما أن العنصر القيادي هو ضرورة رئيسية لفاعلية عمل اللجان. ويجب أن يترأس اللجان رئيس يعرف كيف يجعلها تعمل عملاً تعاونياً وفعالاً. وغالباً ما تلجأ اللجان الفعالة إلى المبادرة في بلورة سياسات في جوانب لا تكون الحكومة قد صاغت سياسات حولها بعد، وتحتاج اللجان في عملها إلى شبه إجماع في الآراء في تصديدها لحالات الفساد، وتحقيق التقدم خطوةً بخطوة في نفس الوقت.

مهام اللجان البرلمانية:

- مراجعة التشريعات القائمة واقتراح تشريعات جديدة، بما يمنع حدوث تجاوزات أو انتهاكات في أي شأن يخص الشأن العام كل في مجال اختصاصها.
- البحث في الشكاوى المقدمة من المواطنين والمؤسسات، والمحالة للجان، للنظر فيها، والعمل على معالجتها حسب الإجراءات المتعلقة بشكاوى المواطنين.
- مراجعة برامج الوزارات وسياساتها العامة، وتقديم التقارير عن أدائها.

نماذج من اللجان البرلمانية لمكافحة الفساد

يقال إن البرلمان بلجانه، أي أن فاعلية البرلمان تأتي من فاعلية لجانه. لذا، فإن قياس مدى دور البرلمان في مكافحة الفساد تعتمد أولاً على مدى قدرة وفعالية اللجان في هذا المجال، والتي تقدم تقاريرها للمجلس لمناقشتها وإصدار قراراته بشأنها.

- تملك البرلمانات آليات وأدوات متعددة لمكافحة الفساد وملاحقة المسؤولين عنه ومحاسبتهم وإحالتهم إلى جهات التحقيق الرسمية أو هيئات مكافحة الفساد المخولة بالتحقيق في هذه الملفات، وتعد اللجان البرلمانية من الأدوات الأساسية في متابعة قضايا الفساد وتختلف البرلمانات العربية في هذا المجال بين من يجعل لكل اللجان البرلمانية صلاحية البحث في ملفات الفساد التي تقع ضمن اختصاصها وبين من يجعل هذه الصلاحية من اختصاص لجنة خاصة ومن الأمثلة على ذلك:
- لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي التي تتولى الإشراف على عمل الأجهزة المعنية لمكافحة الفساد وكذلك التشريعات ذات العلاقة، تتلقى المعلومات والوثائق وتتولى التحريات والتحقيق فيها.
- لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف بالمال العام في تونس.
- ومن البرلمانات من يقوم بتشكيل لجان تقصي الحقائق أو تحقيق خاصة مؤقتة لبحث ملفات الفساد كما هو الحال في المغرب وفلسطين والبحرين، بينما تولي برلمانات أخرى مهمة مكافحة قضايا الفساد للجان الدائمة كل في مجال اختصاصه.
- وتعتبر جميع اللجان مخولة بالرقابة على أداء الجهات العامة المخولة من السلطة التنفيذية عن تطبيق البرنامج المعتمد وتنفيذ القوانين المتعلقة بعملها.

أدوات اللجان في مكافحة الفساد

تستطيع اللجان أن تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفساد، من خلال أدوات الرقابة التي يوفرها لها القانون الأساسي والنظام الداخلي، مثل:

- **جلسات الاستماع:** حيث تستطيع اللجان أن تعقد جلسات استماع مع أي من المسؤولين في السلطة التنفيذية، وبمستويات مختلفة، لمناقشة موضوع ما، أو الاستفسار عن مسألة محددة ذات علاقة بموقعه الوظيفي تشك اللجنة أن انتهاكات معينة تحيط بهذا الموضوع، ومن ثم توثق اللجنة محضر الجلسة في وثائقها لاستخدامها في خطوة تالية، وكلما كانت الجلسات علنية وبحضور الإعلام كلما كانت أفضل.
- **إصدار التقارير:** تشكل تقارير اللجان المقدمة للمجلس مدخلاً مهماً لبدء التحقيق الرسمي في موضوع معين تحيط به المخالفات التي توصلت إليها اللجنة بعد جلسات الاستماع، أو عبر تقصي الحقيقة حول الموضوع.
- **توجيه الأسئلة للوزراء:** أي استيضاح أمر من الأمور، أو لفت نظر الحكومة أو وزير معين إلى موضوع ما، ومعرفة حقيقة تصرف الحكومة أو وزير بعينه بشأن مسألة معينة، وهذا حق مضمون لكل عضو مجلس تشريعي.
- **لجان التحقيق الخاصة:** والتي يتم تشكيلها في المواضيع التي تتطلب البحث والتقصي بشأن مخالفات معينة، أو فساد محتمل، ليس من اختصاص لجنة عادية دائمة، أو عمل يتطلب مشاركة أكثر من لجنة.
- **مراجعة الاتفاقيات:** تشكل الرقابة التشريعية على الاتفاقيات، مجال مهم في عمل اللجان، وخاصة اتفاقيات القروض، إحدى أدوات الرقابة الهامة على المال العام، والتزام الحكومة بالموازنة العامة من ناحية، وانسجام الاتفاقيات مع التشريعات السارية من ناحية ثانية.

مهام لجان النزاهة ومكافحة الفساد في البرلمانات

- المشاركة في الرؤية والمتابعة لإجراءات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- المشاركة في الرؤية والمتابعة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- متابعة الإجراءات والآليات للتنسيق بين الأجهزة المنوط بها مكافحة الفساد في الدولة، ومدى فاعلية تطبيقها في الأجهزة المختلفة.
- المتابعة والتقصي مع الأجهزة الرقابية في قضايا الفساد الكبرى، والوقوف على مدى فاعلية إجراءاتها.
- المشاركة في وضع معايير الجودة والأداء للأجهزة الرقابية بشكل عام، ومتابعة التنفيذ لهذه الجهود التي تستهدف معالجة الصورة السلبية لإجراءات مكافحة الفساد امام الشعب.
- المشاركة والمتابعة لأعمال الإصلاح المؤسسي للجهاز الإداري بالدولة في إطار الإستراتيجية لمكافحة الفساد.
- مراجعة الأجندة التشريعية المتضمنة مشروعات قوانين مكافحة الفساد وإجراء التعديلات اللازمة على القوانين القائمة بما يوفر المناخ التشريعي اللازم لتفعيل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.
- ضمان الشفافية ودعم مكافحة الفساد.
- التعاون مع الهيئات والأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد.
- الرقابة على منع الممارسات الاحتكارية.
- الرقابة على تضارب المصالح لشاغلي الوظائف العامة.

المحور الخامس

دور البرلمانات في الرقابة على مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقية

للبرلمانيين والبرلمانات دوراً في متابعة مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاقية

مبدأ الرقابة على الالتزام بالاتفاقية هو أحد أسسها

تقارير التقييم الذاتي والاستعراض القطري

استعراض تنفيذ الاتفاقية :

تم النص في الاتفاقية على ضرورة التوافق الدولي على آلية لاستعراض مدى التزام الدول بالاتفاقية وجرى في سبيل ذلك مفاوضات مضمينة بين الدول والأطراف حولها إلى أن تم في مؤتمر الدول الأطراف الذي عقد في الدوحة في عام ٢٠٠٩ آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تتضمن الآلية على إجراءات وعمليات تتعلق بالاستعراض لمدى التزام البلدان بتنفيذ الاتفاقية، كما تتضمن هيئة إشراف على الاستعراض تحت اسم فريق استعراض التنفيذ.

تتكون عملية الاستعراض من دورتين مدة كل منها ٥ سنوات :

المرحلة الأولى ٢٠١٠ - ٢٠١٥ : تغطي الفصل الثالث المتعلق بالتجريم وإنفاذ القانون والفصل الرابع بشأن التعاون الدولي.

المرحلة الثانية ١٠١٥ - ٢٠٢٠ : وتغطي الفصل الثاني حول التدابير الوقائية والفصل الخامس حول استرداد الموجودات.

تستغرق عملية استعراض تنفيذ كل قطر للاتفاقية ٦ شهور تقريباً إلا أن التأخير كان امراً شائعاً خلال دورة الاستعراض الأولى التي انتهت.

آلية الرقابة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاستعراض) مراحل عملية الاستعراض: تتكون عملية الاستعراض من أربع مراحل منفصلة

المرحلة الأولى: التقييم الذاتي

- إخطار مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات الدول المطلوب استعراضها انطلاقاً من عملية الاستعراض.
- تقوم الدول الخاضعة للاستعراض بتعيين جهة الاتصال للتسيق وإعلام المكتب لها (فرد، هيئة، دائرة في وزارة، مجموعة وزارية، لجنة متخصصة وممثلة لمختلف القطاعات). كما تقوم بتشكيل فريقها الفني الوطني.
- تقوم الدول الخاضعة للاستعراض بملء قائمة مرجعية للتقييم الذاتي باستخدام برنامج خاص.



المرحلة الثانية: استعراض الاقران

- تقوم باستعراض كل دولة طرف دولتان من الدول الأطراف احدهما من ذات الإقليم الجغرافي، ويتقرران من خلال القرعة مع ضمان حق الدولة بالاعتراض.
- يتولى البلدان مهمة تشكيل فريق الخبراء المعني بالاستعراض.
- يتولى فريق الاستعراض مراجعة الإجابات على قائمة التقييم الذاتي للبلد الخاضع للاستعراض.
- يعد فريق الخبراء، الاستعراض مكتيباً وقد يتطلب الأمر مزيد من المعلومات تطلب من البلد المعني.
- يرسل تقرير الاستعراض من قبل المكتب للبلد الخاضع للاستعراض للتعليق عليه.
- عقد حوارات مباشرة بين فريق الاستعراض والبلد الخاضع للاستعراض (هاتفية، زيارات، ميدانية، لقاءات في مقر المكتب في فيينا).

المرحلة الثالثة: تقرير الاستعراض القطري والملخص التنفيذي له

- يعد فريق الاستعراض مسودة تقرير الاستعراض القطري ويرسل للدولة الخاضعة للاستعراض للموافقة عليه، وفي حالة الخلاف يعقد حوار بين الطرفين للتوصل إلى تقرير توافقي.
- ينشر التقرير النهائي للاستعراض على موقع المكتب بعد موافقة البلد الخاضع للاستعراض على نشره كاملاً.
- يتضمن التقرير الكامل الملخص التنفيذي فضلاً عن الآتي:
 - وصف تفصيلي لأحكام التشريع الوطني ومدى اتساقها مع الاتفاقية، وكثيراً ما تكمل ذلك ملاحظات حول تطبيقها العملي وتفسيرات المحاكم بشأنها.
 - ملخص لقضايا المحاكم بشأن تنفيذ مواد بعينها من الاتفاقية.
 - إحصاءات عن جرائم فساد معينة، وعن أشكال التعاون الدولي.
- يعد خبراء الاستعراض ملخصاً تنفيذياً للتقرير بمساعدة المكتب وينشر الملخص تلقائياً على موقع المكتب.

يتضمن الملخص:

- ملاحظات حول تنفيذ المواد الخاضعة للاستعراض / النتائج.
- نماذج على النجاحات والممارسات الجيدة.
- التحديات أمام تنفيذ المواد الخاضعة للاستعراض وتوصيات التحسين.
- احتياجات المساعدة الفنية لتحسين تنفيذ الاتفاقية.



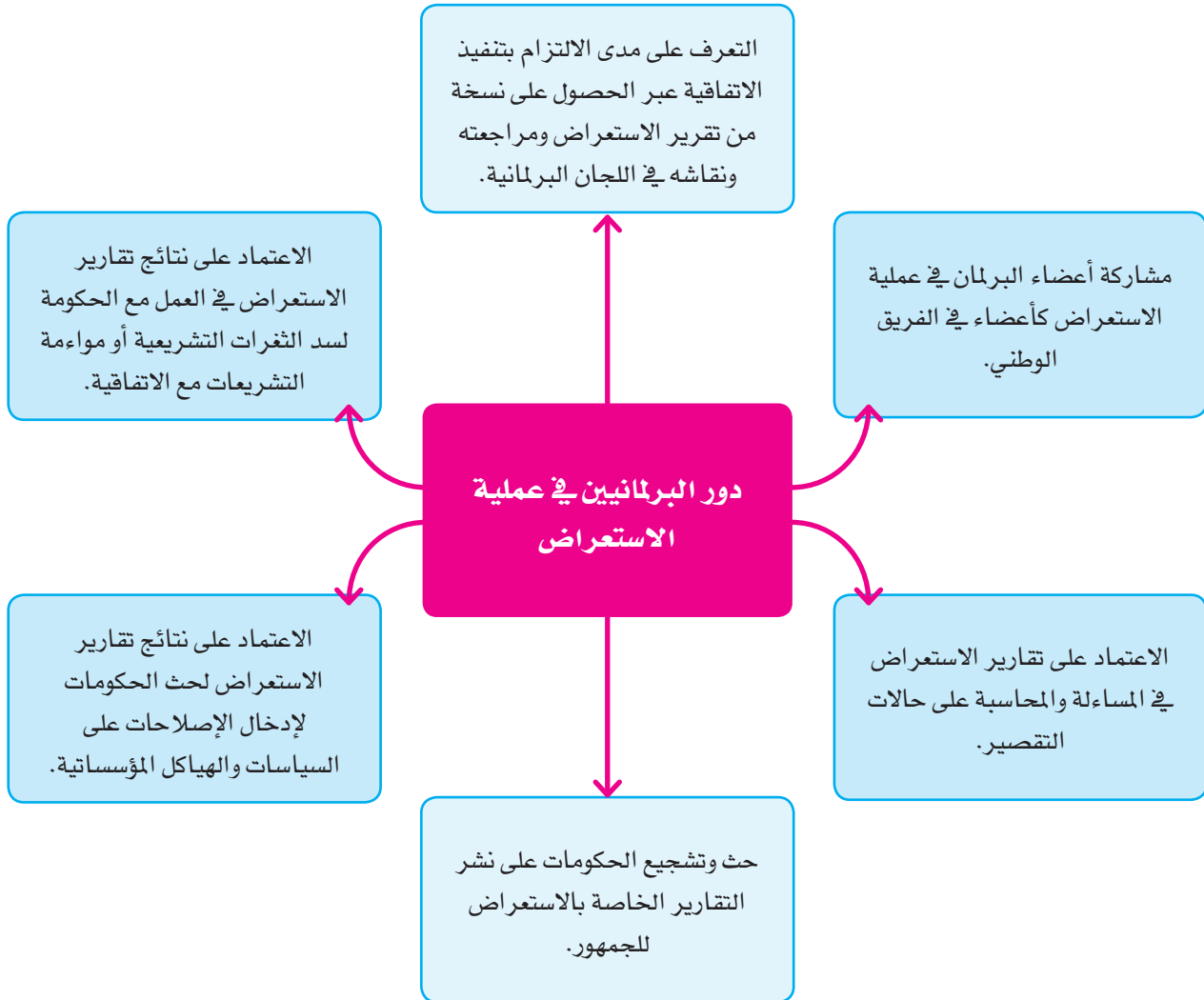
المرحلة الرابعة: متابعة تحقيق التحسينات المطلوبة

لا يوجد حتى تاريخه آلية لعملية متابعة الإصلاحات المطلوبة وفقاً لتوصيات تقرير الاستعراض، ولذا يبرز أهمية المتابعة من جهة داخلية في هذا الشأن.

للاطلاع على تقارير وملخصات الاستعراض القطري:

<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/country-profile/index.html>

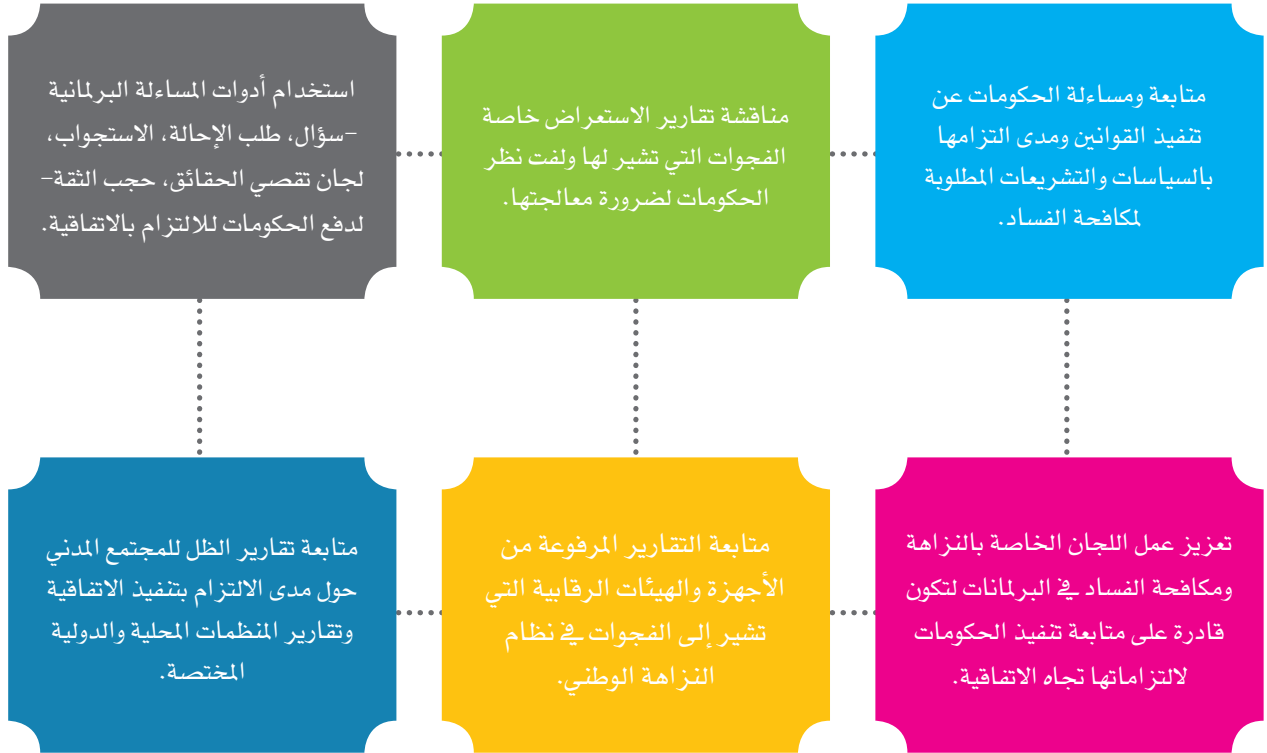
عملية الاستعراض فرصة للبرلمانات للتأكيد على الإرادة السياسية
بالالتزام بمكافحة الفساد من خلال



مساءلة البرلمانات للحكومات حول الالتزام بتنفيذ اتفاقية

تقع على عاتق البرلمانات والبرلمانيين مسؤولية مساءلة الحكومات على مدى الالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد انضمام دولها للاتفاقية ومصادقة البرلمانات عليها.

الأدوات التي تمتلكها البرلمانات في الرقابة والمساءلة على تنفيذ الاتفاقية



دور البرلمانات والبرلمانيين في تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والرقابة على تنفيذها

لماذا؟

الهدف والغاية في متابعة البرلمانات بتنفيذ الإتفاقية

- المخاطر التي يمكن زن تنتج عن أعمال الفساد وآثاره المدمرة في المجتمع.
- دور البرلمانات والبرلمانيون والصلاحيات التي يملكونها في الرقابة على حسن سير أداء المؤسسات العامة وإدارة المال العام.

من؟

من هم الجهات البرلمانية المكلفة بمتابعة - جدي الالتزام بتنفيذ الإتفاقية

- كل عضو برلمان مكلف بحكم انتخابه كمثل عن الجمهور وبحكم الواجبات الموكولة اليه بموجب القانون في حماية المصالح العامة.
- اللجان البرلمانية عموماً دائماً أو موقته.
- لجان النزاهة في مكافحة الفساد في البرلمانات.
- الكتل البرلمانية.

كيف؟

ما هي الأدوات التي يمكن استخدامها برلمانيين بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ الإتفاقية

- الأدوات البرلمانية (الأسئلة، الاستجوابات، الاقتراح البرلماني، جلسات الاستماع، لجان تقصي الحقائق)
- متابعة تقارير الجهات الرقابية الرسمية والمساءلة بناء عليها (تقارير الهيئات الرقابة والمحاسبة، تقارير هيئات مكافحة الفساد).
- الخبرات والتقارير التي تنتجها مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي والدولي (تقارير الرصد للفساد، تقارير الظل لاستعراض الاتفاقية، تقارير النظام الوطني للنزاهة).

متى؟

ما هي الفترات التي يجب زن ينشط فيها البرلمانات والبرلمانيون في متابعة تنفيذ الإتفاقية

- لدفع الدولة للانضمام للاتفاقية.
- للمصادقة على الاتفاقية.
- في فترات الاستعراض القطري للاتفاقية.
- في نقاش ومراجعة تقارير التقييم الذاتي وتقارير الاستعراض القطري.
- عندما تقدم الحكومة برنامجها السياسي لنيل الثقة.
- عند نقاش الاجندة التشريعية مع الحكومة.
- عند تقديم ومناقشة تقارير هيئات الرقابة العامة وهيئات مكافحة الفساد.
- عند مناقشة شكاوى أو قضايا فساد مقدمة للبرلمان.
- وجود معلومات أو تقارير صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني محلية أو دولية أو تقارير المنظمات الدولية المعنية في هذا المجال.

مصادر الدليل

استند إعداد هذا الدليل على مجموعة من المراجع والأدلة السابقة وهي:

١. سياسات واليات مكافحة الفساد ودور البرلمانات العربية فيها، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت ٢٠١٦.
٢. دليل البرلماني العربي للرقابة المالية، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت، ٢٠٠٩.
٣. دور البرلمانات في مكافحة الفساد: واقع وتجارب من العالم العربي، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت، ٢٠٠٥.
٤. دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت، ٢٠١٦.
٥. غريغ باور، دليل البرلمانيين حول الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية، المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.
٦. دليل البرلماني العربي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت.
٧. دليل استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته.
٨. دليل البرلمانيين نحو تطبيق أفضل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.
٩. الرقابة المالية: كتيب إرشادي للبرلمانيين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، بيروت.
١٠. حسين حسن، المعايير الدولية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، تونس، ٢٠١٥.



الملاحق

1-6 : الأدوات التشريعية والرقابية الواردة في القسم الأول من الإتفاقية والتي يمكن أن يستخدمها البرلمانيون

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراجعة ومراقبة القوانين المرعية الإجراء)

- المادة 5: سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية

تتضمن في أحد بنودها الطلب من الدول "إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الادارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته". هذا الأمر هو مرتبط بدور البرلمانيين التشريعي ومن ثم الرقابي على القوانين المرعية الإجراء ومدى فاعليتها وكيفية تطبيقها من قبل السلطة التنفيذية.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال التعاون مع هيئات مكافحة الفساد المستقلة)

- المادة 6: هيئة او هيئات مكافحة الفساد الوقائية

تنص على وجوب إنشاء هيئة مختصة لمكافحة الفساد، كي تقوم بتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة تعزز مشاركة المجتمع المدني وتجسد سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والمساءلة والشفافية. إذ يمكن أن تشكل هذه الهيئة أداة في يد المجلس النيابي، تطبق القوانين التي يسنها وتكون تابعة له بعيداً عن التدخلات السياسية.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإدارات العامة)

- المادة 7: القطاع العام

تنص على وجوب تدعيم النظم القانونية لتوظيف المستخدمين المدنيين وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين عند الإقتضاء، واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم على التقاعد. هذا فضلاً عن وضع معايير تعزز الشفافية في تمويل الترشيحات لإنتخاب شاغلي المناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية.

- المادة 8 : مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين

تنص على أن يفصح الموظفين العموميين للسلطات المختصة عن الأعمال والنشاطات الخارجية، وأي عمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة لمنع تضارب المصالح بين الوظيفة العامة والخاصة. وإلى دفع الموظفين العموميين إلى إبلاغ السلطات المعنية عن افعال الفساد عندما ينتبهون إلى مثل هذه الأفعال.

- المادة 10: إبلاغ الناس

تنص هذه المادة على اعتماد التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تنظيمها واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، عند الاقتضاء. وذلك من خلال اعتماد إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول، عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية...

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإنفاق العام)

- المادة 9: المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية

أبرز ما ورد في هذه المادة ويتعلق بدور النواب، هو وجوب إتخاذ الخطوات اللازمة لاستحداث قوانين تراعي معايير النزاهة والشفافية في تلزيم المناقصات والمزايدات والمشتريات العمومية على نحو يمنع الهدر وسرقة الأموال العمومية. هذا فضلاً عن اتخاذ عدة تدابير ترمي إلى حسن إدارة هذه الأموال للتأكد من تطبيق مبادئ الموازنة العامة الأساسية منها سنوية إقرار الموازنة والشفافية في عرض النفقات والإيرادات. إذ تناط بالسلطة التشريعية صلاحية إقرار الموازنة السنوية.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز ملاحقة المفسدين)

- المادة 11: التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة

تنص على أن تتخذ كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ودون مساس باستقلالية القضاء، تدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي. ويجوز أن تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي وكذلك الأمر بالنسبة لجهاز النيابة العامة.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال الفصل بين القطاعين العام والخاص)

- المادة 12: القطاع الخاص

ورد في هذه المادة أنه ينبغي على الدول أن تأخذ تدابير لمنع "تضارب المصالح بفرض قيود، حسب الاقتضاء ولفترة زمنية معقولة، على ممارسة الموظفين العموميين السابقين أنشطة مهنية، أو على عمل الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم، عندما تكون لتلك الأنشطة أو ذلك العمل صلة مباشرة بالوظائف التي تولاها أولئك الموظفون العموميون أو أشرفوا عليها أثناء مدة خدمتهم". هذا الأمر سيؤدي إلى منع البرلمانين من استغلال وظيفتهم العامة أو بناء شبكة علاقات تمكنهم من تحقيق منافع غير مشروعة لاحقاً.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز التعاون مع هيئات المجتمع المدني)

- المادة 13: مشاركة المجتمع

تنص على اتخاذ الدول تدابير مناسبة، ضمن حدود امكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه، ولإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تطوير قانون العقوبات)

- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون (من المادة 15 إلى المادة 27)

يتضمن هذا الفصل المواد التي تجرم الأفعال المؤدية إلى الفساد في حال القيام بها من قبل الموظفين العموميين وأشخاص آخرين.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال الحد من حصانات الموظفين العموميين)

- المادة 30: الملاحقة والمقاضاة والجزاءات

تتطرق هذه المادة إلى الحصانات التي يتمتع بها الموظفون العموميون خلال ممارستهم لولايتهم، فهي تنص على اتخاذ "ما قد يلزم من تدابير لإرساء أو إبقاء توازن مناسب بين أي حصانات أو امتيازات قضائية ممنوحة للموظفين العموميين من أجل أداء وظائفهم وإمكانية القيام عند الضرورة، بعمليات تحقيق وملاحقة ومقاضاة فعالة في الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية". إذ يمكن أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تحية الموظف المتهم أو حتى إلى إسقاط الأهلية بأمر قضائي أو بأي وسيلة أخرى.

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز الإدارة الجيدة لإسترداد الموجودات)

- المادة 31: التجميد والحجز والمصادرة

تنص على أن تتخذ كل دولة طرف، وفقا لقانونها الداخلي، ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتنظيم إدارة السلطات المختصة للممتلكات المجمدة أو المحجوزة أو المصادرة...

(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز التعاون بين المجلس النيابي والسلطات الأخرى)

- المادة 38: التعاون بين السلطات الوطنية

تنص هذه المادة على التعاون بين السلطات العمومية وموظفيها العموميين وبين سلطاتها المسؤولة عن التحقيق في الأفعال الجرمية وملاحقة مرتكبيها من جهة أخرى.

نموذج تطبيقي عن كيفية استفادة "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" من مواد
"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" و"الخطة المحلية لمكافحة الفساد"

جهود منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد	مبادئ الخطة المحلية لمكافحة الفساد	مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
<p>في إطار مشروع "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد"، الرامي إلى إعداد "تقرير عن واقع الفساد في المنطقة العربية"، أعدت منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد، "التقرير الخاص بالواقع اللبناني" الذي يهدف إلى تحليل مستوى الفساد في لبنان وتقييم مدى فاعلية المنظومة القانونية في مكافحة الفساد وفقاً للمعايير الدولية وفضل التجارب. ويهدف أيضاً إلى مساعدة النواب على الحصول على المعلومات الأساسية المساعدة على فهم واقع الفساد في لبنان من أجل تبني الخطوات الإصلاحية الضرورية.</p>	<p>1- تسليطهم الضوء على كلفة الفساد في المجتمع من خلال تعزيز صلاحياتهم الرقابية.</p> <p>2- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.</p>	<p>(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراجعة ومراقبة القوانين المرعية الإجراء)</p> <p>المادة 5: سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية</p>
<p>في إطار مشروع "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد"، الذي يتضمن "إعداد دليل للأخلاقيات البرلمانية" قامت منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد بتحضير "دراسة أولية حول تضارب المصالح في لبنان"، هدفت من خلاله إلى مراجعة ودراسة حال التشريعات اللبنانية المرتبطة بهذا الموضوع. إذ تسمح القوانين اللبنانية الجمع بين النيابة والوزارة. هذه الدراسة ستساعد في تحضير دليل الأخلاقيات البرلمانية آخذين في الحسبان الواقع اللبناني.</p>	<p>1- أن يكونوا هم أنفسهم عرضة للمحاسبة على أعمالهم كممثلين منتخبين من الشعب واعتماد دليل للأخلاقيات البرلمانية.</p> <p>2- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.</p>	<p>(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإدارات العامة)</p> <p>المادة 8: مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين</p> <p>المادة 12: القطاع الخاص</p>

<p>في اطار مشروع منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد "الشفافية في الإيرادات"، قام الفرع اللبناني بتحضير دراسة عن "حالة الشفافية في الإيرادات في لبنان" بالتعاون مع مؤسسة مراقبة الإيرادات (RWI) والمنظمة العربية لمكافحة الفساد (AACO).</p> <p>يهدف هذا المشروع إلى تطوير الأدوات الرقابية النيابية على الإيرادات والعمل على تجربتها على أرض الواقع بالإضافة إلى بناء قدرات النواب الرقابية في الدول العربية.</p>	<p>1- مشاركتهم في إعداد مشاريع القوانين التي تساعد على تعزيز صلاحياتهم الرقابية ومراقبة تنفيذها.</p> <p>2- تسليطهم الضوء على كلفة الفساد في المجتمع من خلال تعزيز صلاحياتهم الرقابية.</p> <p>3- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.</p>	<p>(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإتفاق العام)</p> <p>المادة 9: المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية</p>
<p>تقوم منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد بأعداد مشروع قانون حول:</p> <p>1- الحق بالوصول الى المعلومات</p> <p>2- حماية المبلغين عن أعمال الفساد</p> <p>ونقوم بتنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع عدد آخر من المنظمات غير الحكومية المحلية "كالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" وجمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، وغير المحلية ك "جمعية المحامين والقضاة الأميركيين".</p> <p>ومنظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد هي جزء من التحالف الذي يضم ممثلين عن القطاع العام، الخاص، منظمات غير حكومية... والذي سيضغط من أجل تطبيق هذين القانونين.</p>	<p>1- قيامهم بعدة نشاطات توعية ومن ثم تنمية هيكليات وإجراءات نيابية فعّالة (لجان وآليات إشراف) وتعزيز حقهم بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة.</p> <p>2- نقلهم شكاوى المواطنين المتضررين من أعمال الفساد إلى السلطات المختصة ومتابعة قضاياهم.</p> <p>3- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من اجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.</p>	<p>(الأداة التشريعية والرقابية من خلال مراقبة الإدارات العامة)</p> <p>المادة 10: إبلاغ الناس</p>
<p>ضغطت منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد من اجل تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في لبنان. ومن أجل ذلك هي تعاونت مع ممثلين عن القطاع الحكومي والعام ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.</p>	<p>1- التعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز التعاون المحلي والإقليمي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.</p>	<p>(الأداة التشريعية والرقابية من خلال تعزيز التعاون مع هيئات المجتمع المدني)</p> <p>المادة 13: مشاركة المجتمع</p>

